مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٦٦٧

الإثنين ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ألن	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألمانيا	السيد شولتز
	إندونيسيا	السيد سيهاب
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بوستوريفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد أوغاريلي
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سنغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد ميشون
	كوت ديفوار	السيد أدوم
	الكويت	السيد العتيبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد باركين

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وباسم المجلس، أود أن أرحب بمعالي السيد محمد سيالة، وزير خارجية ليبيا.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، والسيدة رضا الطبولي، مؤسسة ومديرة منظمة ”معا نبنيها“.

ويشارك السيد سلامة في هذه الجلسة عبر تقنية التداول بالفيديو من تونس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة الآن للسيد سلامة.

السيد سلامة (*تكلم بالإنكليزية*): بعد انقضاء سبعة أشهر ونصف على بدء النزاع في ليبيا، وبالنظر إلى التصعيد الخطير الأخير في الأعمال العدائية في طرابلس وما حولها، نجد أنفسنا، أكثر من أي وقت مضى، في سباق مع الزمن من أجل التوصل إلى حل سلمي من شأنه أن ينقذ أرواح الكثيرين. وسأوافي المجلس بآخر المستجدات بشأن الوضع الأمني قبل الانتقال إلى الحديث عن التطورات السياسية.

يعتريني الغضب والحزن وأنا أبلغكم بوقوع حادث آخر اليوم تسبب في خسائر فادحة بين المدنيين، إذ تعرض أحد مصانع البسكويت في حي وادي الربيع بطرابلس للقصف بالطيران، بحسب المعلومات الأولية، مما تسبب في وفاة عشرة أشخاص وأكثر من ٣٥ إصابة. ويبدو أن غالبية القتلى كانوا من المهاجرين، ولكن اثنين منهم على الأقل كانا ليبيين. وبغض النظر عما إذا كان الهجوم قد استهدف المصنع عمداً أم إنه كان عشوائياً، فإنه قد يشكل جريمة حرب. ونعمل على تقصي الحقائق وسنحيط المجلس علما بالمستجدات، تبعا لذلك.

وعلاوة على مأساة اليوم، تتسم خطوط المواجهة في جنوب طرابلس بوضع كثير التقلب. وتتضح المخاطر والعواقب المباشرة للتدخل الأجنبي بشكل جلي ومتزايد. فلسد الثغرات الناجمة عن نقص العامل البشري، يشهد إشراك المرتزقة والمقاتلين من الشركات العسكرية الخاصة الأجنبية تزايداً مستمراً. ومن الطبيعي أن يؤدي إقحام هؤلاء المقاتلين من ذوي الخبرة إلى اشتداد حدة العنف. ويساورني بالغ القلق إزاء اتساع نطاق نيران المدفعية صوب شمال المدينة. حيث ارتفع خلال الأيام الماضية عدد القتلى والجرحى من المدنيين، فيما تغادر العديد من الأسر المناطق التي تأثرت بالقصف. ومن شأن زيادة وتيرة القتال البري في هذه المناطق المكتظة بالسكان أن يؤدي إلى عواقب إنسانية وخيمة.

لقد أضحى استخدام القوة الجوية والتكنولوجيا الدقيقة سمة سائدة لنزاع كان من شأنه أن يظل منخفض الحدة لولا ذلك. وتقدر بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا العدد الإجمالي للغارات التي شنتها طائرات مسيّرة تابعة لقوات ”الجيش الوطني الليبي“ بما يزيد كثيراً على ٨٠٠ غارة منذ بداية النزاع، فيما يقدر العدد الإجمالي للغارات التي شنتها طائرات مسيّرة تابعة لحكومة الوفاق الوطني بنحو ٢٤٠ غارة. وفي تقديرنا، فإن أطرافا خارجية ضالعة في النزاع تُيسر البنية الأساسية اللازمة لاستخدام الطائرات

المسيّرة والعمليات التي تنفذها هذه الطائرات وكان هنالك أيضاً عدد من الضربات الجوية الدقيقة التي نفذتها طائرات مجهولة بين شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر. وبالإضافة إلى ذلك، أدى الاستخدام المتزايد للقنابل غير الموجهة في الغارات الجوية التي تشنها القوات التابعة لـ ”الجيش الوطني الليبي“ في المناطق المأهولة بالسكان في طرابلس إلى زيادة عدد الضحايا المدنيين.

إن مما يسهل أعمال العنف ذلك الكم الهائل من الأسلحة المتبقية من عهد القذافي، فضلاً عن استمرار دخول الشحنات من عتاد الحرب إلى البلد في انتهاك للحظر المفروض على توريد الأسلحة. وتشير التقارير إلى أن كل شيء، بدءاً من قطع غيار الطائرات المقاتلة إلى الدبابات ومن الأعيرة النارية إلى الصواريخ دقيقة التوجيه، يجري إدخاله ليبيا دعماً لمختلف المجموعات المشاركة في القتال.

ولا يزال مطار معيتيقة مغلقا. وقد مضى أكثر من شهرين ونصف الآن على الإغلاق الاضطراري لهذا المنفذ الرئيسي للمدنيين في طرابلس وغرب ليبيا بسبب القصف العشوائي والغارات الجوية. لذا، يُعدّ مطار مصراتة الآن، وهو مرفق عسكري مدني مختلط صغير يقع على بعد ٢٥٠ كيلومترا شرق طرابلس، منفذ الخروج الوحيد لليبيين في غرب ليبيا، والذين يشكلون غالبية سكان البلد، للسفر جواً إلى الخارج. كما تم استهداف مطار مصراتة ١١ مرة على الأقل بضربات جوية دقيقة منذ أوائل أيلول/سبتمبر.

ومن الضروري إعادة فتح مطار معيتيقة في طرابلس في أقرب وقت ممكن. لذا، أعمل بالتعاون مع وزيري الداخلية والنقل في حكومة الوفاق الوطني على اتخاذ عدد من الخطوات العملية لتحقيق هذا الهدف، من بينها وضع حدود واضحة للقسمين المدني والعسكري من المطار، فضلاً عن إنشاء صالة خاصة بالأمم المتحدة.

أنا عازم على أن أرى نهايةً لهذا النزاع المدمر. ولهذا فإنني وزملائي في البعثة منهمكين بشكل كامل في العمل دون كلل مع الليبيين والشركاء الدوليين للإعداد للخطوتين الثانية والثالثة من المبادرة التي أعلنتها في ٢٩ تموز/يوليه (انظر S/PV.8588). أود أن أشكر حكومة ألمانيا على عملها في الإعداد لمؤتمر قمة دولي. لقد تم بالفعل عقد ثلاثة اجتماعات لكبار المسؤولين وستعقد جلسة رابعة حاسمة يوم الأربعاء ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

وفي المناقشة الأخيرة التي جرت في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، عمل المشاركون على التوصل إلى اتفاق حول مسودة بيان ختامي يحدد ست حزم من الأنشطة الضرورية لإنهاء الصراع في ليبيا. تشمل هذه الحزم الست ضرورة العودة إلى العملية السياسية التي تقودها ليبيا وما يصاحبها من إصلاح اقتصادي؛ ووقف إطلاق النار وتنفيذ حظر الأسلحة والإصلاح الأمني؛ فضلاً عن تعزيز احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. إن وضع تنفيذ حظر توريد الأسلحة في صلب الالتزام الدولي هو أمر أساسي من الناحية العملية وهو بمثابة رسالة إلى الشعب الليبي.

وقد عملت البعثة على وضع ملحق تنفيذي لمسودة البيان الختامي. لهذا الملحق هدفان؛ فهو يحدد التزامات أعضاء مجموعة برلين بإنهاء الصراع ودفع العملية السياسية إلى الأمام من خلال إجراءات ملموسة يتم قياسها وفقا لمؤشرات معينة، والتي تحدد المسؤوليات عن تلك الإجراءات. كما أنه بمثابة الجسر المؤدي إلى الحوار السياسي بين الليبيين، والذي سيتم إطلاقه تحت رعاية الأمم المتحدة عقب مؤتمر قمة برلين مباشرة.

ومن بين النتائج الملموسة لمؤتمر القمة الدولي إنشاء لجنة متابعة تعمل مع البعثة لتنفيذ النتائج المتفق عليها في البيان الختامي. وستضطلع هذه اللجنة بدور أساسي في ضمان احترام وقف إطلاق النار وتنفيذ حظر التسليح على نحو أفضل. وسوف تسهم في دعم العودة إلى العملية السياسية، وتنفيذ الإصلاحات

الاقتصادية والمالية، والسبل والوسائل العملية لضمان عدم الإفلات من العقاب على انتهاكات القانون الإنساني الدولي. وستدعم اللجنة أيضاً العملية اللازمة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لكافة الجماعات في جميع أنحاء البلاد.

لقد أجريت ولا أزال أواصل حواراتي المكثفة مع الدول الأعضاء على أساس ثنائي. وأود أن أعرب عن امتناني على وجه الخصوص لوزير الخارجية الألماني، السيد هايكو ماس، على الزيارة التي قام بها إلى ليبيا في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر لإطلاع رئيس الوزراء السراج على مسار برلين. وفي الأسبوع الماضي سافرت أيضا إلى القاهرة وأجريت لقاءات إيجابية للغاية مع وزير الخارجية المصري، السيد سامح حسن شكري سليم، وغيره من كبار المسؤولين. إن وحدة وتوافق الموقف الدولي عنصران أساسيان لوقف العنف والسعي إلى حل الأزمة من خلال الحوار السياسي.

ويحدوني أمل كبير في أن يُكلّل مسار برلين بالنجاح. واسمحوا لي أن أشدد مرة أخرى على أن المصادقة على بيان برلين لا يعني نهاية المسار، بل بداية الجزء الأهم من مهمتنا لإعادة ليبيا إلى مسار السلام والاستقرار. ودعماً لمسار برلين، أجريت حوارات مستفيضة مع رئيس الوزراء السراج ومع قادة قوات حكومة الوفاق الوطني. والتقيت أيضاً بالمشير حفتر وسياسيين مؤيدين له. هناك مجال للاتفاق على إنهاء الصراع وهناك أساس للعودة إلى العملية السياسية.

وقد أجرت البعثة أيضاً اتصالات واسعة النطاق مع جهات ليبية، بما في ذلك الجهات المقيمة في المهجر. وشملت هذه الاجتماعات قادة الوحدات المشاركة في القتال، وممثليهم المدنيين وجهات سياسية من جميع أنحاء البلاد. وفي هذه المناقشات تجلى الغضب والإحباط إزاء الصراع والرغبة القوية في إنهائه

ويسرني أن أحيطكم علماً بأن الجهود مستمرة لدعم العملية السياسية. فما فتئت الحكومة المصرية تعمل مع أعضاء في مجلس النواب في محاولة لتوحيد تلك الهيئة. وبينما تواصل مجموعة من الأعضاء من المنطقة الغربية الاجتماع بشكل مستقل في طرابلس فنحن على اتصال دائم مع مختلف الأطراف في مجلس النواب لتشجيعهم على الحفاظ على تماسك مجلسهم. وقد أجرت منظمات شريكة جولة ثانية من المشاورات أكد المشاركون خلالها مرة أخرى رغبتهم في التوصل إلى حل سلمي للصراع واقترحوا أفكاراً للمضي قدماً. هذه كلها تطورات إيجابية تجسد إرادةً والتزاماً بإنهاء الصراع والعودة إلى المسار السياسي لإنهاء الأزمة في البلاد.

وبالموازاة مع الجهود التي نبذلها على الصعيد الوطني، نواصل العمل أيضا وبشكل مباشر مع المجتمعات المحلية اللّيبية. ولمعالجة الاستقطاب في البلاد، استضفنا حتى الآن ورشتي عمل لوقف التحريض واستخدام خطاب الكراهية في وسائل الإعلام. جمعت ورشتا العمل صحفيين ومحررين ونشطاء في وسائل التواصل الاجتماعي مع مدربين في مجال حقوق الإنسان وممثلين لمنصات تواصل اجتماعي. هدفنا في نهاية المطاف هو التوصل إلى وضع مدونة سلوك لوسائل الإعلام في ليبيا.

وعلى المستوى المحلي، عقدنا في منتصف تشرين الأول/أكتوبر الحلقة الأخيرة في سلسلة من ثلاثة لقاءات لدعم الوسطاء المحليين. وقد حضر أكثر من ١٢٠ ليبيا، بينهم ٢٣ امرأة، هذه اللقاءات التي كان هدفها هو إنشاء شبكة وطنية من الوسطاء تضم زعماء قبائل وشيوخا وممثلين للمجتمع المدني ونشطاء من الشباب والنساء وأكاديميين ورجال أعمال ممن يتمتعون بالمصداقية والاحترام لدى مختلف قواعدهم.

ولا تزال الانتخابات البلدية معلّقة بعد صدور حكم من المحكمة في حزيران/يونيه ألغت بموجبه اللائحة التي تنظم الانتخابات. ومن المؤشرات الإيجابية على الروح الديمقراطية في ليبيا أن العديد من عمداء البلديات يطالبون مع ذلك بتجديد الولاية المنتهية لمجالسهم عبر الانتخابات. وقد التقيت مؤخراً

برئيس اللجنة المركزية لانتخابات المجالس البلدية الذي أكد لي استعداد اللجنة لاستئناف الانتخابات البلدية بمجرد استعادة الأساس القانوني لذلك. وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر صدّقت محكمة سبها الابتدائية على نتائج الانتخابات البلدية في سبها، والتي أُجريت في ٢٧ نيسان/أبريل. وفي حين يبقى هناك طعن قانوني آخر ضد النتائج قيد النظر، وأعلن مقدم الالتماس أن قرار التصديق سيُستأنف أمام المحكمة العليا، إلا أن هذا تطور هام وموضع ترحيب لأكبر مدينة في جنوب ليبيا. وفي شمال ليبيا، في سرت، أطلقت وكالات الأمم المتحدة مشروعاً لدعم الشباب والمراهقين لكي يصبحوا عناصر فاعلة في التغيير والسلام. وهذا جهد أولي مرحب به لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ (٢٠١٥) بشأن الشباب والسلام والأمن في السياق الليبي.

دعوني أغتنم هذه الفرصة لأثير مرة أخرى قضية سهام سرقيوة، عضوة مجلس النواب، والتي اختُطفت من منزلها في ١٧ تموز/يوليه. لأكثر من أربعة أشهر والسلطات في الشرق لم تتمكن من تقديم معلومات عن مصير هذه البرلمانية والناشطة الحقوقية المجاهرة بالرأي. يشكل مصير السيدة سرقيوة جزءاً من نمط أكبر للعنف ضد المرأة في جميع أنحاء البلاد. لذا فإن البعثة توثق حالات القتل والاختفاء القسري، ومن بينها حالة امرأة ليبية عمرها ٧٠ عاماً اختُطفت من منزلها في بنغازي بعد اتهامها بمزاولة السحر. علاوة على ذلك تتعرض نساء مهاجرات ولاجئات في ليبيا لخطر الاغتصاب وغيره من ضروب العنف الجنسي والعنف الجنساني والاستغلال الجنسي والإكراه على البغاء في أماكن الاحتجاز وخارجها.

وفي تطور إيجابي، يسرني أن أبلغكم بأنه تمت الإشادة بجهود نساء ليبيات في مجال بناء السلام. ففي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر أفادت هيئة الإذاعة البريطانية بأن السيدة رضا الطبولي، المناصرة للسلام والمشاركة في تأسيس منظمة ”معاً نبنيها“ والتي ستتاح لكم فرصة الاستماع إليها اليوم، هي من بين أكثر ١٠٠ امرأة مؤثرة في عام ٢٠١٩.

في طرابلس، لا تزال آثار الصراع تضرّ بالسكان المدنيين. فقد قُتل أكثر من ٢٠٠ مدني وفرّ أكثر من ١٢٨ ألف شخص من ديارهم منذ بدء الصراع في ٤ نيسان/أبريل. ولا يزال هناك أكثر من ١٣٥ ألف مدني باقين في مناطق الخطوط الأمامية للصراع، كما يعيش ٢٧٠ ألف شخص آخرين في مناطق متضررة من الصراع بشكل مباشر. منذ مطلع عام ٢٠١٩ والعنف في ليبيا يؤثر بشكل مدمر على الرعاية الصحية في البلاد، حيث تم تسجيل ٦٠ اعتداءً على مرافق الرعاية الصحية والعاملين في المجال الطبي وسيارات الإسعاف. وقد لاحظنا نمطا واضحا من استهداف الغارات الجوية الدقيقة التصويب للمرافق الطبية التابعة لقوات حكومة الوفاق الوطني. إن التوجيه المتعمد للهجمات على المرافق الطبية والعاملين فيها والقتل المتعمد أو إيذاء المرضى أو الجرحى قد تشكل جرائم حرب.

ولا يزال المهاجرون واللاجئون معرضين لخطر القتل غير المشروع والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة؛ والاحتجاز التعسفي والحرمان غير القانوني من الحرية؛ والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي والجنساني؛ والاسترقاق والسخرة، فضلا عن الابتزاز والاستغلال. ولا تزال هناك مخاوف جدية أيضا فيما يتعلق بنقل المهاجرين الذين اعترضهم خفر السواحل الليبي في البحر إلى مراكز احتجاز رسمية وغير رسمية، بما في ذلك مركز احتجاز الزاوية ومركز احتجاز تاجوراء الذي أفادت السلطات في ١ آب/أغسطس ٢٠١٩ بأنه سيُغلق.

وقد كشف التقييم الذي أجري لقطاع الرعاية الصحية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ عن زيادة حادة في الاحتياجات الصحية غير الملباة، لا سيما بالنسبة للنساء والفتيات. فأكثر من ٢٤ في المائة من مرافق الرعاية الصحية مغلقة من جراء النزاع أو انقطاع التيار الكهربائي أو بسبب الأضرار التي لحقت

بهياكل المباني، كما تعطل تقديم الخدمات في العديد من مرافق الرعاية الصحية الأخرى. والأطفال غير قادرين على الوصول إلى المدارس، التي دُمرت العشرات منها، كما تستخدم قرابة ٣٠ مدرسة أخرى ملاجئ للنازحين.

وقد قدمت الأمم المتحدة وشركاؤها العاملون في المجال الإنساني المساعدة الإنسانية إلى أكثر من ٣١٠ ٠٠٠ شخص هذا العام. غير أن الاحتياجات الإنسانية تتجاوز، مع الأسف، الموارد المتاحة لنا. وحتى الآن، مُول أقل من نصف المبلغ الذي نوشد جمعه في إطار خطة الاستجابة الإنسانية في ليبيا، ومقداره ٢٠٢ مليون دولار. وأحث الجهات المانحة على مساعدتنا في تقليص الفجوة التمويلية.

وفي جنوب ليبيا، يواصل فريق الأمم المتحدة القطري دعم النازحين من قبيلة الأهالي في مدينة مرزق، الذين لم يعد سوى القليل جدا منهم إلى ديارهم. وقد واصلت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لقاءاتها مع زعماء قبيلتي الأهالي والتبو لتسوية المظالم الأساسية بين المجتمعين المحليين وتمكين السكان من قبيلة الأهالي من العودة الآمنة والكريمة.

ويؤسفني أن أبلغ المجلس بأنه لا توجد تطورات جديدة فيما يتعلق بالتماسي الحصول على مزيد من المعلومات بشأن الهجوم الذي وقع في ١٠ آب/أغسطس، والذي أسفر عن مقتل ثلاثة من موظفي الأمم المتحدة وإصابة اثنين آخرين بجروح خطيرة. وقد وصل مجلس التحقيق المبعوث من المقر الرئيسي للأمم المتحدة قبل بضعة أيام، وأدعو جميع الأطراف الليبية إلى التعاون بشكل إيجابي مع تلك الهيئة. ولا يزال موظفا الأمم المتحدة الجريحان يتعافيان. ونحن ملتزمون بالبقاء في ليبيا لخدمة الشعب الليبي.

وقد يكون من المبتذل بعض الشيء أن نقول إن الأسابيع القادمة ذات أهمية حاسمة لليبيا، ولكنها الحقيقة مرة أخرى. فهناك الخطر المتمثل في أن يتجاوز الاستثمار الخارجي في النزاع مقدار المشاركة الوطنية، فيبسط سيطرته على مستقبل ليبيا وينتزعه من أيدي الليبيين ويضعه في أيدي أطراف خارجية. فبمجرد أن تفتح أبواب منزلك للتدخل الأجنبي وتدعوه للدخول، يصبح كالضيف الذي يستقر في البيت ويسيطر عليه.

ومن مصلحة جميع الليبيين رفض التدخل الخارجي في شؤون بلدهم. وأتطلع إلى دعمهم بدعوة الجهات الفاعلة الخارجية إلى التقيد بالحظر المفروض على الأسلحة والالتزام بشكل ملموس بإنهاء النزاع على أرض الواقع قبل فوات الأوان. إن إنهاء النزاع والاتفاق على السبيل للمضي قدما احتمال واقعي. فالأطراف معروفة. والخطوط العريضة للاتفاق معروفة. والخيارات متاحة لوضع إطار دستوري مؤقت وطويل الأجل. وقد صدرت التشريعات المتعلقة بالانتخابات من قبل. وعليه، فإن كل شيء ممكن تحقيقه إلى حد كبير.

وكل ما نحتاج إليه الآن هو أن يتحد المجتمع الدولي ليوفر الإطار اللازم الذي يمكّن الأطراف الليبية من أن توحد صفوفها لإنهاء النزاع واستئناف الحوار. والأمم المتحدة موجودة في ليبيا، وستبقى هناك، لدعم الشعب الليبي في مسيرته.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد سلامة على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة الطبولي.

السيدة الطبولي (*تكلمت بالإنكليزية*): اسمي رضا أحمد الطبولي. ويشرفني أن أتحدث أمام مجلس الأمن اليوم. وأشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتي وإتاحة هذه الفرصة لي.

وأود أن أشدد على أن هذا الامتياز لم اكتسبه تلقائيا. وأرى أنني استحققت هذه الفرصة بعد فترة كفاح طويلة من أجل حقوقي كامرأة ليبية. وقد بدأ كفاحي من أجل حقوقي بدفعة من أبي الراحل الذي قاوم بشجاعة الأعراف الاجتماعية السائدة في ليبيا في الثمانينيات. فقد شجعني أبي على مواصلة

دراستي على الرغم من الانتقادات التي تعرض لها من نظرائه في ذلك الوقت الذين كانوا يشككون بوجه عام في قيمة تعليم المرأة.

ودائما ما كان يردد على مسمعي أن أهم شيء أن أكون مستقلة. وبفضله، لم أكمل دراستي فحسب بل أصبحت أستاذة جامعية وحصلت على درجتي الماجستير والدكتوراه في علم الأدوية السريري ودرجة الماجستير في القانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي الواقع، ينص دستور عام ١٩٥١ على حق جميع الليبيين في التعلم. وقد مكّن تأكيد حق المرأة في التعليم العديد من الفتيات، حتى من تجاوزن سن المدرسة الابتدائية، من الذهاب إلى المدرسة.

وأتذكر أنني عندما كنت في الثامنة من عمري، تشاطرت مكتبا مع فتاة في ضعف عمري – أي ١٦ عاما – في ذلك الوقت. وقد سمح لها والداها بالذهاب إلى المدرسة فقط لأن الحكومة في ذلك الوقت بذلت جهدا لتشجيع تعليم الفتيات. والقصة هنا لا تدور حول إنجازاتي الشخصية وليست مناقشة لأحداث تاريخية، بل هي أفضل مثال على أن الليبيين لديهم القدرة على إحراز التقدم نحو تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين وجميع جوانب الحياة الأخرى إذا بذل صناع القرار الجهود الكافية لتيسير هذا التقدم وقيادته.

ونعلم جميعا أن التغييرات الاجتماعية عادة ما تحركها التغييرات السياسية. وللأسف، تخوض ليبيا في هذه المرحلة عملية سياسية غير تقليدية. بيد أن الليبيين العاديين وصانعي القرار الليبيين ليسوا العناصر الفاعلة الوحيدة في العملية السياسية. فالمجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة، يمكن اعتباره الوسيط الأهم في العملية الحالية.

وبصفتي المدير والشريك المؤسس لمنظمة ”معا نبنيها“ التي تأسست في ليبيا في عام ٢٠١١، فقد تمكنت من المشاركة في الجهود والحملات الرامية لمناصرة دور المرأة في عملية السلام الرسمية. وكثيرا ما يخبرنا صناع القرار الدوليون أن سبب استبعاد المرأة من عملية السلام الرسمية أن الجهات الفاعلة الليبية معارضة للمشاركة السياسية للمرأة، وأنه علينا، إذا كنا نريد أن نضمن حصول المرأة الليبية على مقعد على الطاولة، ممارسة ضغوط داخلية على صناع القرار الوطنيين. بيد أن هذا يقودنا للسؤال التالي: إذا لم تكن هناك وسيلة لكفالة مشاركة عامة الشعب الليبي في العملية السياسية، فكيف سيمكننا إذن تغيير هذه الأمور على أرض الواقع؟

وربما توقع المجلس أن أتحدث اليوم فحسب عن المرأة في ليبيا والعمل الرائع الذي تضطلع به في الميدان، وأن أنهي بياني بتقديم توصيات بشأن كيفية دعم المرأة الليبية ودورها في بناء السلام. غير أنني أود، في الواقع، أن أتكلم عن سلطة الشعب، الذي يشكّل الشباب والنساء الليبيون أغلبيته. ومنذ عام ٢٠١٤، عقب إجراء الانتخابات البرلمانية الأخيرة في ليبيا، استبعد المواطنون العاديون تماما من العملية السياسية. ولم يكن هذا الاستبعاد خطأ من الجهات الفاعلة الليبية فحسب، بل يقع جزء من المسؤولية عنه أيضا على بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وغيرها من جهات المجتمع الدولي الفاعلة التي تقود العملية السياسية الحالية في ليبيا وتيسرها.

وعلى الرغم من ذلك، يجب على البعثة والمجتمع الدولي، إذا لم يتسن إجراء الانتخابات، أن يجدا وسائل خلاقة ومبتكرة لتيسير وقيادة عملية سياسية تشمل عامة الناس وكلا الجنسين. فعلى سبيل المثال، أتاحت البعثة في العام الماضي، بعد أربع سنوات من الاستبعاد، مشاركة عامة الليبيين في العملية السياسية من خلال إجراء مشاورات على الصعيد الوطني.

وإذا حدث أن أجريتم محادثة سياسية مع المواطنين الليبيين العاديين في الشارع، فسيقولون لكم إن أصواتهم لا تعني شيئا للمجتمع الدولي. وكل ما يهم هو ما يقوله المجتمع الدولي أو يفعله للمساعدة في دعم وبناء السلام في ليبيا. وعندما نتواصل مع أعضاء المجتمع الدولي، كثيراً ما يقولون لنا إن الصراع في

ليبيا قضية داخلية، وبالتالي يجب على الليبيين العمل معا من أجل بناء السلام وإنهاء هذه الحرب. ونحن نتفق تماما معهم، ونقوم بذلك تحديدا. ودأبت النساء والشباب على القيام بذلك، ولكن المجتمع الدولي لم يأخذ جهودنا على محمل الجد. وباسم الدبلوماسية الوقائية وبناء الدولة وبناء السلام، دعم المجتمع الدولي مثيري القلاقل بدلاً من بناة السلام. وأعطى المجتمع الدولي السلطة والشرعية لأقلية عنيفة بدلاً من تمكين الأغلبية السلمية. وخلال هذه الأيام للأسف، يبدو أن بعض أعضاء المجتمع الدولي يغضون الطرف عن طريق السماح بتدفق الأسلحة والذخيرة للوصول إلى الجماعات العنيفة.

قال نيفيل تشامبرلين ذات مرة: ”في الحرب، أي طرف قد يصف نفسه بالمنتصر، ولكن لا يوجد فائزون بل جميعهم خاسرون“. وهذا ينطبق بالتأكيد على حالة ليبيا، حيث تتزايد أعداد القتلى والجرحى كل يوم ليس في ساحات القتال وفي المناطق التي تدور فيها الاشتباكات فحسب، ولكن أيضًا على جبهة النشاط السياسي والسلمي. وتزايدت عمليات الاختطاف والاغتيالات منذ اندلا ع الحرب الأهلية الليبية. والمثالان البارزان على ذلك هما اغتيال سلوى بوقعيقيص، ومؤخراً اختطاف سهام سرقيوة التي لا يزال مصيرها مجهولا. والحقيقة هي أن الخاسرين الرئيسيين في هذا الصراع هم الأشخاص المستبعدون من مفاوضات السلام والمفاوضات السياسية وليس لهم رأي في الشكل الذي ينبغي أن يبدو عليه بلدهم الذي يحلمون به.

قبل يومين، نشر صديق لي على صفحته على الفيسبوك ما يلي،

”لقد مرت ثمانية أشهر على مغادرتي منزلي. وأفتقد للغاية كل تفاصيله. ومن المؤلم أننا لم نتركه طواعية ولكننا اضطررنا إلى الفرار بسرعة من موت محتّم. وعندما يصبح الطريق المؤدي إلى منزلك مميتا، لا يمكنك زيارته أو مشاهدته إلا عبر خرائط السواتل عبر شبكة الإنترنت. وأظهرت أحدث صور السواتل أن سيارتنا قد سُرقت. وفي النهاية، استُنزفنا معنويا وماديا“.

وهذا أمر مؤلم للغاية. وإذا كانت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والمجتمع الدولي جادين في إحلال السلام في ليبيا، فيجب عليهما الاستماع إلى الليبيين العاديين وتمكين الأشخاص الذين لا يضعون شروطًا للسلام بناء على مصالحهم الشخصية والسياسية وإعطاء الشرعية لهم. ويجب على المجتمع الدولي وبعثة الأمم المتحدة، المكلفين بتسهيل عملية بناء السلام، إعادة تصميم طاولة التفاوض، أولاً من أجل إعادة توزيع السلطة، وثانياً لإعادة تعريف السلطة وثالثا لجعل السلطة مراعية للمنظور الجنساني. ولكن كيف يمكننا إعادة تصميم الطاولة لجعلها شاملة للجميع؟ لقد أجاب مجلس الأمن بالفعل على هذا السؤال في قراريه ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ٢٢٥٠ (٢٠١٥) وفي القرارات اللاحقة. وهذه هي ولاية المجلس. عندما تحدثت عن دستور عام ١٩٥١ وتعليم الفتيات في وقت سابق من بياني، اتخذت الحكومة إجراءات بشأن هذا الأمر ولم يرفض الآباء الليبيون تعليم البنات. بل على العكس من ذلك، أرسلت العديد من الأسر بناتها إلى المدرسة. ويمكن أن ينطبق الشيء ذاته الآن. وإذا نفذ المجلس القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ٢٢٥٠ (٢٠١٥)، فإننا لا نعتقد أن الشعب الليبي سيرفض إدماج المرأة.

إن دور الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في ليبيا ليس مهمًا فحسب، بل هو مغير للحياة. وأدعو مجلس الأمن إلى اتخاذ القرارات اللازمة لوقف تدفق الأسلحة إلى ليبيا والذي سيؤدي قطعا بدوره إلى وقف الحرب ودعم عملية السلام وبناء الاستقرار في ليبيا. لقد وصلت ليبيا إلى وضع أصبح فيه ما يفعله المجلس ويقوله وكيفية تفاعله مع الأطراف الفاعلة على الصعيدين الوطني والمحلي أمرًا مهمًا حقًا. وبالنسبة لنا نحن الليبيين، فإن العمل من أجل بناء السلام ليس خيارًا. ولكنه كذلك بالنسبة للمجلس. واليوم، يتعين على المجلس أن يختار. والسؤال هو هل سيحسن

المجلس الاختيار ويدعم الأغلبية المسالمة في ليبيا؟ وهل سيقف أعضاء المجلس، بوصفهم أعضاء في المجتمع الدولي، متماسكين بقوة ضد أي جهة فاعلة تدعم العنف في ليبيا؟ وعندما يتوصل المجلس إلى قرار، أطلب منه أن يتذكر الناس على أرض الواقع والأسر الليبية التي تركت منازلها والناشطين الذين لا يزالون يموتون. ونريد من المجتمع الدولي أن يساعد على ضمان عودة ليبيا إلى عصرها الذهبي من خلال دعم تقدم بلدنا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة الطبولي على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد العتيبي (الكويت): في البداية، نود أن نتقدم بجزيل الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، السيد غسان سلامة، على إحاطته ونؤكد دعمنا الكامل له ولجهوده، وكذلك إلى السيدة رضا الطبولي على إحاطتها التي قدمتها قبل قليل. كما أود أن أرحب بمعالي وزير الخارجية والتعاون الدولي في حكومة الوفاق الوطني، السيد محمد سيالة، معنا في هذه الجلسة.

سأركز في كلمتي على موضوعين، هما التطورات الميدانية والسياسية والتطورات في المشهد الإنساني. وبالنسبة للتطورات الميدانية والسياسية، فإننا نجدد دعمنا لمقترح الخطوات الثلاث الذي أعلنه الممثل الخاص للأمين العام في نهاية شهر تموز/يوليه الماضي (انظر S/PV.8588)، والذي تحققت الخطوة الأولى منه عبر التزام الأطراف الليبية المتقاتلة بالهدنة الإنسانية بمناسبة عيد الأضحى المبارك، وكذلك بالتقدم النسبي الكبير من خلال عقد ثلاثة اجتماعات تحضيرية في برلين في سبيل إتمام الخطوة الثانية القاضية بعقد مؤتمر دولي معني بليبيا، متطلعين في ذات الوقت إلى أن يسفر الاجتماع التحضيري القادم عن تحديد موعد عقد ذلك المؤتمر في أقرب الآجال وصولا إلى عقد مؤتمر وطني ليبي – ليبي بما يقود إلى وقف الآثار الإنسانية الكارثية لاستمرار هذا الصراع الذي خلف أعدادا كبيرة من القتلى والجرحى في صفوف المدنيين وتسبب في نزوح أكثر من ١٤٠ ٠٠٠ شخص من مناطق النزاع، وكذلك لإيقاف مسلسل استهداف المنشآت المدنية والتي كان آخرها القصف الذي استهدف صباح اليوم مصنعا في منطقة وادي الربيع، مخلفا العشرات من الضحايا المدنيين بين قتيل وجريح.

كما ندعو إلى الحد من انتشار خطاب الكراهية، وبما يفضي إلى تدعيم الجهود من أجل استئناف العملية السياسية المبنية على الحوار للوصول إلى إنهاء حالة الانقسام المؤسسي وتمهيد الطريق لاستدامة الأمن والاستقرار كجزء من العملية الديمقراطية الشاملة عبر انتخابات رئاسية وبرلمانية شفافة وفق تفاهمات باريس وباليرمو وأبو ظبي. ونود هنا أن نجدد دعوتنا لمجلس الأمن بشأن ضرورة تذكير جميع الدول الأعضاء بأهمية الوفاء بالتزاماتها وفق قرارات المجلس ذات الصلة والخاصة بحظر توريد الأسلحة إلى ليبيا الذي دعا إليه مجددا قبل قليل ممثل الأمين العام في إحاطته، ذلك لأن أي انتهاك لمنظومة الجزاءات سيكون بمثابة إعاقة لجهود الأمم المتحدة والجهود الإقليمية والدولية الرامية لوقف حدة الصراع الدائر هناك. وكذلك، يجب التأكيد على أهمية مساعدة جميع الأطراف الليبية للبدء في الحوار الجاد والعمل على استعادة سيادة القانون في كافة أنحاء البلد وضمان احتكار الدولة للسلاح وتدعيم دورها في بناء مؤسسات أمنية موحدة وبما يمكنها من مواجهة جميع التحديات الأمنية التي تهدد أمن واستقرار ليبيا ووحدة أراضيها.

ثانيا، بخصوص التطورات في المشهد الإنساني، فإن ما يواجهه الشعب الليبي الشقيق من تنامي صنوف المعاناة الإنسانية اليومية جراء تزايد حدة المواجهات المسلحة الأخيرة قد توسعت لتطال الفئات الأكثر ضعفا المتمثلة في المهاجرين غير النظاميين المتواجدين في مراكز الاحتجاز. ونعرب عن دعمنا

لمقترح الممثل الخاص للأمين العام بأهمية إطلاق سراحهم وإيجاد مأوى آمن لهم إلى حين تجهيز طلبات اللجوء الخاصة بهم أو مساعدتهم على العودة إلى بلدانهم. وفي الختام، نحدد مناشدتنا للأطراف الليبية بضرورة ضبط النفس واحترام قانون حقوق الإنسان والقانوني الدولي الإنساني وعدم استهداف المدنيين والمنشآت المدنية وضرورة السماح للوكالات الإنسانية والعاملين في المجال الإنساني بالوصول الآمن إلى المناطق المتضررة لتقديم المساعدات الإنسانية للمحتاجين إليها.

السيد سينغر ويسينغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): أود، في البداية، أن أنوه هنا اليوم بحضور وزير خارجية ليبيا، وأرحب به في مجلس الأمن. إننا ممتنون لجهود السيد سلامة وفريقه في الميدان وعملهما الجدير بالثناء. وكذلك نشكر السيدة رضا الطبولي على ما قدمته من معلومات، ولا سيما بشأن أثر النزاع على الفئات الأكثر ضعفا. ففي مثل هذه الأوقات المتسمة بالتحديات الكبيرة يصبح العمل الرائع الذي تقوم به منظمات مثل ”معا نبنيها“ بالغ الأهمية.

إننا نشير بقلق إلى التقلص السريع في الحيز العام المتاح للنساء والشباب الليبيين للتعبير عن آرائهم والمشاركة بنشاط في العمليات السياسية، فضلا عن استمرار التهديد والتخويف والعنف، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، الذي يتعرضون له. وندعو السلطات الليبية إلى حماية وتعزيز حقوق المرأة، بما في ذلك المدافعات عن حقوق الإنسان، حتى يتمكن من القيام بعملهن من دون خوف من الانتقام وإلى دعم مشاركتهن الكاملة والنشطة في الساحة العامة وفي العمليات السياسية. ونعتقد، في ذلك الصدد، أن من الضروري إجراء مشاورات منتظمة مع النساء والشباب والشعوب الأصلية دعما لعمل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

وتدين الجمهورية الدومينيكية بقوة أعمال العنف المرتكبة ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني، التي تؤثر بصورة غير متناسبة على الفئات الأكثر ضعفا، ولا سيما الأطفال. وتظل الحالة الإنسانية الناجمة عن تلك العوامل تبعث على القلق. فقد ازدادت أعداد الأشخاص المشردين داخليا بدرجة كبيرة في الأشهر الأخيرة، وفقا للمنظمة الدولية للهجرة، في أعقاب الحملة العسكرية التي بدأت في نيسان/أبريل. إننا نأسف لأن هذه الحالة قد أوجدت السيناريو الذي أدى إلى زيادة في عدد ضحايا الاتجار بالبشر وإلى تحديات هائلة لجهود حماية السكان المدنيين بوجه عام. وعلى الرغم من أن عدد المهاجرين الذين يحاولون الوصول إلى السواحل الأوروبية قد تقلص، فإن معدل الوفيات بين أولئك الذين يحاولون الرحلة عبر البحر الأبيض المتوسط قد ازداد زيادة كبيرة مقارنة بالعام الماضي. وأود أن أتوقف لحظة، في ذلك الصدد، للإشارة إلى الدراسة التي نشرتها مؤخرا المنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأغذية العالمي، التي تخلص إلى أن العوامل الرئيسية التي تدفع بأولئك المهاجرين إلى محاولة العبور تشمل المسائل الاقتصادية وانعدام الأمن والنزاعات والجوع والتدهور البيئي والصدمات المتعلقة بالمناخ. وقد شهدنا مرة أخرى كيف أن هذه العوامل تؤثر تأثيرا مدمرا ليس على السكان فحسب، بل كذلك تؤثر تأثيرا إقليميا واسعا على نطاق ينذر بالخطر.

كما يساورنا القلق إزاء العدد المتزايد من التقارير عن مشاركة مقاتلين أجانب في النزاع الداخلي في ليبيا، الأمر الذي نعتقد أنه يؤدي إلى تفاقم الحالة الحرجة أصلا. ويضاف إلى ذلك انتهاكات صارخة للحظر المفروض على الأسلحة، على النحو المحدد في تقرير فريق الخبراء. والاتجاه الحالي المتمثل في استخدام المعدات العسكرية المتزايدة التطور والفتاكة، مثل الطائرات المسلحة بدون طيار والقذائف الموجهة وما إلى ذلك، يبعث على القلق. إن التنفيذ الصارم لحظر توريد الأسلحة أمر بالغ الأهمية في حماية المدنيين واستعادة الأمن والاستقرار في ليبيا وبقية المنطقة.

وأخيرا، فإننا ندعو الأطراف إلى استئناف المفاوضات بدون شروط مسبقة. فلا يمكن تحقيق حل عسكري للحالة في ليبيا. فالمفتاح هو الحوار وسيظل على الدوام كذلك. إننا نحث جميع الجهات المعنية بالنزاع والمجتمع الدولي بأسره إلى العمل من أجل إنجاح مؤتمر برلين بهدف إعادة السلام والاستقرار الذي يرغب فيه الشعب الليبي ويستحقه كثيرا.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): إنني أتكلم بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، كوت ديفوار وجنوب أفريقيا وبلدي، غينيا الاستوائية.

نود، في البداية، أن نعرب عن شكرنا للسيد غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، على تقريره المفصل والغني بالمعلومات. وكذلك نشكر السيدة رضا الطبولي على إحاطتها.

لقد انقضت بالفعل ثماني سنوات منذ بداية النزاع الليبي. ويظل يساور أعضاء المجلس الأفارقة الثلاثة القلق إزاء الجمود في الأزمة الحالية البعيدة عن الحل، بسبب طبيعتها الخاصة. ولذلك، فإننا نحث الأطراف على التوصل إلى وقف نهائي لإطلاق النار، ونكرر التأكيد على أنه لا يمكن تحقيق حل عسكري في ليبيا. والسبيل الوحيد للمضي قدما هو من خلال المفاوضات والحوار الشامل، الذي يفضي إلى حل سياسي من شأنه التمكين من تحقيق سلام مستقر ودائم في جميع أنحاء البلد. إننا نكرر الدعوات إلى وقف إطلاق النار والمفاوضات والمصالحة وتوحيد الشعب الليبي، بغية ضمان مستقبل مزدهر يملك فيه الليبيون أنفسهم قرارهم. وأود أن أركز اليوم على ثلاث مسائل.

أولا، إننا نشعر بالقلق حيال العواقب الوخيمة لهذا النزاع الطويل، ولا سيما على الجبهتين الإنسانية والأمنية، اللتين يمكن أن يكون لهما ذاتهما عواقب وخيمة على أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بوجه عام. إننا نأسف بشدة لأثر النزاع الذي طال أمده، الذي أسفر عن تشريد أكثر من ١٢٨ ٠٠٠، على السكان المدنيين. وما زال يساورنا القلق إزاء حالة المهاجرين واللاجئين المحتجزين في مراكز الاحتجاز، ونأمل أن يكون معاملتهم تجري على نحو يراعي إنسانيتهم ويحفظ كرامتهم. وينبغي إيلاء الاهتمام الواجب إلى الأعداد الكبيرة للذين فقدوا أرواحهم قبالة سواحل ليبيا. ونرحب، في ذلك الصدد، بالجهود التي يبذلها السيد غسان سلامة في السعي إلى التوصل إلى اتفاق لإغلاق مراكز الاحتجاز.

ثانيا، إننا ندين بشدة الهجمات على المناطق المدنية والهياكل الأساسية المدنية ومراكز وموظفي الرعاية الصحية. ونود أن نذكر جميع أطراف النزاع بأن هذه الإجراءات، فضلا عن المعاملة اللاإنسانية للمهاجرين واللاجئين، تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي الإنساني.

ثالثا، يمثل استمرار انتهاكات حظر توريد الأسلحة تجاهلا صارخا لسلطة المجلس. ولذلك ندعو جميع الأطراف، فضلا عن المجتمع الدولي، أن تمتثل بدقة لتنفيذ القرار ٢٤٩١ (٢٠١٩) والقرارات الأخرى ذات الصلة التي اتخذها المجلس.

وفيما يتعلق بهذه المسألة، من الجدير تسليط الضوء على الشواغل التي تعرب عنها أمام المجلس بشكل متكرر جميع وفودنا بشأن استمرار التدخل الأجنبي، كما أعربت عنها أيضا جنة الرفيعة المستوى التابعة للاتحاد الأفريقي المعنية بليبيا. ولذلك، فإننا ندعو البلدان التي لها تأثير على الأطراف والمجتمع الدولي بأسره إلى أن تتخذ إجراء بوصفها جهات وسيطة وتعيد تركيز العملية في السعي إلى حل سلمي حقيقي وفعال للنزاع. وعلاوة على ذلك، نكرر دعوة الاتحاد الأفريقي لتعيين مبعوث خاص مشترك بين الأمم المتحدة وللاتحاد الأفريقي لليبيا من أجل مساعدة وتعزيز عمل السيد غسان سلامة.

ونرحب بمبادرة ألمانيا لدعم السيد غسان سلامة في تنفيذ خطته المتألفة من ثلاث خطوات عن طريق عقد مؤتمر دولي

للأطراف الخارجية المؤثرة في النزاع. ونأمل أن يحقق مؤتمر برلين النتائج الإيجابية التي توفر الحلول العاجلة لهذه الأزمة الخطيرة.

ومن جانبنا، نغتنم هذه الفرصة لتهنئة السيد غسان سلامة وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على عملهما الدؤوب والتزامهما الثابت في السعي إلى إيجاد حل سياسي في ليبيا. وتؤكد البلدان الأفريقية الثلاثة دعمها الثابت.

وفي هذا الصدد، نود أن نحث المجتمع الدولي على مضافرة جهوده في السعي إلى حلول فعالة وسلمية للنزاع، الذي ينبغي معالجته من خلال نهج موضوعي وبناء على نحو أكبر، مع مراعاة الجوانب الثقافية والإيديولوجية والسياسية للشعب الليبي. ونعتقد أن عمل المجلس ينبغي ألا يقتصر على الكلمات بل ينبغي أن يُنفذ ويُترجم إلى إجراءات محددة وفعالة.

وفي الختام، بصفتنا الوطنية، نود أن نشير، كما ذكر السيد غسان سلامة للتو، إلى أن المهاجرين والمجتمعات المدنية الليبية قد تعرضوا للتو لسلسلة أخرى من الهجمات التي أودت بالعديد من الأرواح البريئة. فكيف يمكننا، بوصفنا أعضاء في مجلس الأمن، أن نسمح باستمرار هذه الفظائع؟ ففي عام ٢٠١١، كان الهجوم الذي شنته قوات منظمة حلف شمال الأطلسي مُبررا من أجل حماية الشعب الليبي. أوليس هناك سكان مدنيون في ليبيا اليوم؟

السيد شولتز (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر الممثل الخاص سلامة وفريقه في بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. كما أشكر السيدة الطبولي على عرضها الشامل والمفيد. وأرحب ترحيبا خاصا بوزير خارجية ليبيا في المجلس.

اسمحوا لي أولا أن أتفق تماما مع ما قاله الممثل الخاص للأمين العام. ومن باب القول الشائع إلى حد ما أن نكرر ما قاله بأن الأيام والأسابيع المقبلة ستكون حاسمة بالنسبة لليبيا. وللأسف، هذا صحيح جدا بالنظر إلى الحالة اليوم. فقد تفضل بالإشارة إلى عملية برلين. وليس لدي الكثير من النقاط التي أود أن أضيفها. فقد تكلم بصورة شاملة جدا في هذا الصدد. ولكن اسمحوا لي أن أؤكد مجددا أن اجتماعا آخر لما يسمى باجتماعات كبار المسؤولين في عملية برلين سيُعقد بعد يومين. ونرى أنه سيكون اجتماعا هاما.

واسمحوا لي أن أكرر على وجه التحديد أن الهدف الوحيد لعملية برلين هو تقديم الدعم لجهود الممثل الخاص للأمين العام سلامة والأمم المتحدة بغية تيسير التوصل إلى حل سياسي في ليبيا. وهذا يتطلب اتباع نهج أكثر اتساقا من جانب المجتمع الدولي بشأن مسائل مثل حظر توريد الأسلحة ووقف إطلاق النار والعودة إلى العملية السياسية واحترام القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان والعديد من الإصلاحات التي تمس الحاجة إليها.

ونعتقد أنه بمقدورنا، على الرغم من جميع المسائل المعلقة، أن نمضي قدما في مفاوضاتنا ونقدم الدعم للممثل الخاص للأمين العام ونساعد على العودة إلى الحوار السياسي فيما بين الأطراف الليبية. وهذا بالضبط ما اقترحه الممثل الخاص للأمين العام سلامة في ٢٩ تموز/يوليه، عندما عرض خطته ذات النقاط الثلاث أمام المجلس (انظر S/PV.8588).

ولا أريد أن أخوض في جميع المسائل المدرجة على جدول الأعمال ولكنني أود التركيز على مسألتين اليوم: أولا، حظر توريد الأسلحة؛ وثانيا، احترام القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان.

وأود أن أبدأ بتنفيذ حظر توريد الأسلحة. ونعلم جميعا أن الإجراء السريع والحاسم من جانب المجتمع الدولي ومجلس الأمن أصبح أكثر إلحاحا في ضوء العدد المتزايد من الضحايا المدنيين. ولذلك ندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الوقف الفوري لأي علميات لإيصال الأسلحة. فالتدفق غير المشروع

للأسلحة يجب أن يتوقف الآن. ونعلم جميعا أنه لا يمكن أن يكون هناك أي حل عسكري للنزاع في ليبيا.

وفي هذا السياق، أود أن أقول بضع كلمات بصفتي الوطنية عن اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا. وأعتقد أن من الإنصاف القول إن عمل لجنة الجزاءات المفروضة على ليبيا ربما صارت تكتسي الآن أهمية أكثر من أي وقت مضى. وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى قضية السيد منصف قرطاس، الخبير في مجال الأسلحة وأحد أعضاء فريق الخبراء التابع للجنة. إن أعضاء المجلس يعرفون هذه القضية. واسمحوا لي أن أقول إننا نتفهم ونحترم أن هذه مسألة قضائية في تونس. ولكنها، في نفس الوقت، مسألة تتعلق بلجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن بشأن ليبيا. ولهذا السبب، أود أن أؤكد مجددا أنه يجب على تونس أن تتقيد بالتزاماتها بموجب اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها لعام ١٩٤٦ وتختتم جميع الإجراءات القانونية أو أن تطلب الإذن لمواصلة إجراءاتها تتمشيا مع الاتفاقية.

وللأسف، فإن المشكلة ازدادت استفحالا. فرئيس اللجنة لن يتمكن من تقديم التقرير الدوري عن أنشطتها إلى مجلس الأمن بسبب عرقلة تقديم عرض وقائعي بحت لأنشطة اللجنة بشأن قضية قرطاس. ونتوقع من أعضاء المجلس وأعضاء المنظمة الوفاء بالتزاماتهم بموجب ميثاق الأمم المتحدة وجميع الاتفاقيات التي وقعوها. والإشارة التي نرسلها بصفتنا أعضاء في المجلس بعجزنا عن الاتفاق على مجرد بيانات وقائعية تتعارض مع كل أكده قادتنا مجددا في أيلول/سبتمبر، وهو أن للأمم المتحدة ومجلس الأمن أهمية حاسمة.

ثانيا، أود أن أشير إلى مسألة احترام القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان وحقوق المرأة. وللأسف، كما أثبت عرض السيدة الطبولي بشكل واضح جدا، فإن النساء والأطفال والمهاجرين واللاجئين يتعرضون للقصف العشوائي والاستغلال والعنف الجنسي والجنساني. وأود أن أشكر السيدة الطبولي على ما عرضته أمام المجلس بشكل مباشر من أفكار متعمقة بشأن الحالة في ليبيا. ونشيد بها وب المجتمع المدني على شجاعتهما وتفانيهما وعلى ما قاما به من عمل صعب في بيئة خطيرة. ونعلم أن الناشطات والمدافعات عن حقوق الإنسان غالبا ما يُستهدفن على نحو خاص، وفي كثير من الأحيان من أجل إسكاتهن ولإيجاد مناخ من الخوف. ولا يمكننا أن نسمح بأن يحدث ذلك. ويجب أن تكون النساء ممثلات في الحياة السياسية والاجتماعية ويجب الاستماع إلى أصواتهن. وسنواصل بالتأكيد دعم السيدة عمل الطبولي حيثما أمكننا ذلك.

وقبل أن أختتم بياني، أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشجع مرة أخرى السلطات الليبية على مواصلة بحثها عن العضو في مجلس النواب سهام سيرغيوة، التي لا يزال مصيرها مجهولا.

السيد أوغاريلي (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نود أن نعرب عن تقديرنا لعقد هذه الجلسة وللعروض الشاملة التي قدمها مقدمو الإحاطات الذين وصفو لنا حالة ملحة تتطلب اهتمام المجلس. كما نرحب بحضور وزير خارجية ليبيا.

وتلاحظ بيرو ببالغ القلق تصاعد العنف والمعاناة في مناطق مختلفة من الأراضي الليبية، مما أسفر عن مشردين داخليا جدد، والوفيات في صفوف السكان المدنيين، لا سيما النساء والأطفال، وتدمير البنية التحتية المدنية، بما في ذلك المستشفيات والمدارس.

وهذه الهجمات العشوائية تمثل انتهاكات صارخة للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان ويمكن، نظرا لطبيعتها، أن تشكل جرائم حرب. ونرى في ظل هذه الظروف أن من الأهمية بمكان أن تمارس البلدان ذات التأثير على الأطراف نفوذها بحزم لوضع نهاية لهذه الحوادث المؤسفة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يسترشد هذا بالجهود الرامية إلى ضمان المساءلة والتعرف على مرتكبي تلك الفظائع ومعاقبتهم عليها. ولا تسامح مع الإفلات من العقاب هنا كما في غيره من النزاعات الدموية المدرجة في جدول أعمال المجلس. وبالتالي، فإننا نرحب باعتزام

المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية تقييم هذه الحالات ضمن جهود مكتبها الرامية إلى التعاون مع السلطات الليبية.

وتشدد بيرو في هذا الصدد على ضرورة عودة الأطراف إلى طاولة المفاوضات سعيا إلى التوصل إلى حل سياسي في إطار عملية يتولى الليبيون زمامها، بدعم من الأمم المتحدة، فضلا عن الدور التكميلي البناء الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والجهات الدولية المعنية الأخرى. وتعتبر عملية برلين خطوة هامة في ذلك الاتجاه، تمشيا مع الاقتراح ذي الخطوات الثلاث الذي قدمه الممثل الخاص. وسوف يتطلب هذا وقفا فوريا وغير مشروط لإطلاق النار ووضع عمليات وتدابير بناء الثقة الرامية إلى ضمان توحيد المؤسسات وتعزيزها، لا سيما قوات الأمن. وسيتطلب هذا أيضا وضع حد للانتهاكات المستمرة والصارخة للحظر المفروض على الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن ما يؤدي إلى زيادة التكلفة البشرية وتهيئة الحيز الذي يمكن الجماعات المتطرفة من تنفيذ أنشطتها. ويجب أن تركز عملية كهذه على الناس وتحقيق المصلحة العامة عوضا عن المصالح الاستراتيجية أو الاقتصادية التي تسببت في نشوب هذا النزاع.

وأود أن أختتم بياني بالتشديد مرة أخرى على شعور بيرو العميق بالقلق إزاء الظروف اللاإنسانية والانتهاكات التي عانى منها الآلاف من المهاجرين واللاجئين في مراكز الاحتجاز في ليبيا. ونتوقع من المجلس والمجتمع الدولي الإسراع بعملية إغلاق هذه المراكز التي تنتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان انتهاكا صارخا.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): بداية، أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد غسان سلامة والسيدة رضا الطبولي على إحاطتيهما المفيدتين بشأن التطورات الأخيرة في ليبيا.

بداية، أثبت طول أمد الاشتباكات في طرابلس وما حولها أنه لا يمكن حل النزاع في ليبيا بالتدابير العسكرية. ولذلك فإننا ندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن استخدام القوة والعودة إلى الحوار السياسي تحت رعاية الأمم المتحدة. ونؤيد تأييدا تاما خطة السلام ذات الخطوات الثلاث التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام سلامة ونتطلع إلى النتائج الإيجابية لمؤتمر برلين المعني بليبيا المقرر عقده قبل نهاية العام.

وبالمثل، نعرب عن أسفنا لتدفق الأسلحة ووجود المقاتلين الأجانب والمرتزقة في ليبيا. وفي ذلك الصدد، فإن التنفيذ الكامل للحظر المفروض على الأسلحة وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، أمر أساسي ولا غنى عنه لحماية المدنيين واستعادة الاستقرار والأمن في ليبيا والمنطقة بأسرها. ولا يمكننا إغفال الأهمية البالغة للحصانة الممنوحة لخبراء الأمم المتحدة بما يمكنهم من أداء عملهم في تطبيق نظام الجزاءات على النحو المطلوب. ولذلك يجب على جميع الدول الأعضاء احترامها.

ولا تزال الحالة الإنسانية في ليبيا مصدر قلق بالغ بالنسبة لنا، وخاصة فيما يتعلق بتدمير البنى التحتية الحيوية والعجز عن تقديم الخدمات الأساسية. ونشعر بالقلق أيضا إزاء أوضاع المهاجرين في ليبيا، وخاصة المحتجزين منهم في مراكز الاحتجاز. وإذ نردد ما أعرب عنه البيان الأخير الذي أدلت به المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، فاتو بنسودة، فإننا ندعو جميع الأطراف إلى الكف فورا عن جميع الهجمات العشوائية وأن تمتثل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

وختاما، أود أن أؤكد مجددا دعم بولندا الكامل لجميع الجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام غسان سلامة وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بغية إيجاد حل سياسي دائم للأزمة الراهنة وتحقيق الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي وصون الوحدة الوطنية في ليبيا.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام غسان سلامة على إحاطته. ونرحب أيضا بمشاركة وزير الشؤون الخارجية في ليبيا، السيد محمد سيالة في هذه الجلسة.

واستمعت الصين بعناية أيضا إلى البيان الذي أدلت به ممثلة المجتمع المدني، السيدة الطبولي. لقد استمر النزاع في ليبيا مستمرا لما يزيد على ثماني سنوات وأدى إلى معاناة كبيرة لشعب ليبيا وجيرانها في المنطقة، علاوة على تهديد السلم والأمن الدوليين. ويجب على الأطراف إعطاء الأولوية للمصالح العامة للبلد وشعبه والسعي إلى إيجاد حل سلمي لمسألة ليبيا عن طريق الحوار السياسي.

وتود الصين التعليق في النقاط التالية.

أولا، من المهم مواصلة الحوار من أجل تعزيز العملية السياسية. وما برحت الصين ترى أنه يجب حل مسألة سياسيا. ويجب على المجتمع الدولي أن يحترم سيادة ليبيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية، فضلا عن التقيد بمبدأ عملية سياسية يتولى قيادتها الليبيون أنفسهم. وتدعو الصين جميع أطراف النزاع في ليبيا إلى وقف إطلاق النار في أقرب وقت ممكن وتخفيف حدة التوترات والعودة إلى مسار الحوار والمشاورات السلمية بهدف تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في البلد.

ثانيا، هناك حاجة إلى زيادة التنسيق اللازم لأوجه التآزر. وتدعم الصين المساعي الحميدة للممثل الخاص للأمين العام، غسان سلامة التي توفر خطة عمله ذات الخطوات الثلاث خطة قابلة للتنفيذ من أجل تسوية النزاع في ليبيا. ويجب على البلدان ذات النفوذ أن تضطلع بدور فاعل وممارسة هذا النفوذ لمساعدة جميع الأطراف في ليبيا في معالجة خلافاتها وزيادة الثقة المتبادلة. ويجب عليها أيضا تقديم المساعدة البناءة لأجل وقف إطلاق النار واستئناف الحوار السياسي.

وإن للاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية مزايا خاصة فيما يتعلق بالوساطة بين أطراف النزاع. ويجب علينا دعمهما في الجهود التي يبذلانها وبالتالي التفاعل مع جهود الأمم المتحدة.

ثالثا، هناك ضرورة إلى كفالة معالجة مسألة الجزاءات على النحو الواجب. فليست الجزاءات غاية في حد ذاتها بل وسيلة ينبغي أن ترمي دائما إلى تشجيع التوصل إلى حل سياسي للمسائل ذات الصلة. وفي ظل الظروف الراهنة يجب تنفيذ الحظر المفروض على الأسلحة في ليبيا تنفيذا صارما. وفي الوقت نفسه هناك ضرورة إلى تفادي الأثر السلبي للجزاءات على المدنيين في المجالات الأخرى سواء في ليبيا أو في أي دول ثالثة أخرى. وينبغي ألا تلحق ضررا بالمصالح العامة للبلد أو تعوق الحياة اليومية للناس أو تحول دون تلبية احتياجاتهم الإنسانية.

وقد أعربت ليبيا عن قلقها إزاء استمرار انخفاض قيمة أصولها المجمدة والخسائر الناجمة عن ذلك. ويجب على لجنة الجزاءات أن تضاعف جهودها الرامية إلى إيجاد السبل المناسبة للاستجابة لشواغل ليبيا المشروعة. ويجب على اللجنة والأمانة العامة وفريق الخبراء الالتزام الصارم بالولايات الموكلة إلى كلٍّ بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والاضطلاع بها بطريقة محايدة وموضوعية.

وقد ظلت الصين محايدة دائما في دعمها لشعب ليبيا في سعيه إلى تحقيق السلام والهدوء، واضطلعت بدور بناء في الدعوة إلى حل سياسي لمسألة ليبيا. والصين على استعداد لمواصلة إسهاماتها الإيجابية لكفالة استعادة السلام والاستقرار في البلد.

السيد سيهاب (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بداية، أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، غسان سلامة والسيدة رضا الطبولي على إحاطتيهما الشاملتين والواضحتين. وأود أيضا أن أرحب في المجلس بمعالي السيد محمد سيالة، وزير الشؤون الخارجية في ليبيا.

وتود إندونيسيا مشاطرة الآخرين الإعراب عن الشعور بالقلق العميق إزاء الحالة في ليبيا. تحقيقا لتلك الغاية، أود أن أركز على النقاط التالية.

أولا، نكرر دعوتنا إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية في ليبيا. وندعو جميع الأطراف إلى وقف الأعمال العسكرية ونزع فتيل التوترات في الميدان والعودة إلى المفاوضات السياسية. ويجب عليها أن تلتزم بالقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وقرارات المجلس بشأن حظر توريد الأسلحة. وينبغي للتدخل الأجنبي أن يكف عن مفاقمة النزاع.

ونرحب بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والشركاء الآخرين من أجل إيجاد السلام وحفز جميع الأطراف في ليبيا على العودة إلى المفاوضات السياسية. ونؤكد مجددا دعمنا الكامل للممثل الخاص للأمين العام غسان سلامة وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. ونواصل تأكيد دعمنا لاقتراح الممثل الخاص المؤلف من خطوات ثلاث الذي قدمه في تموز/يوليه (انظر S/PV.8588). كما نرحب ونقدر خطة عقد مؤتمر برلين، بما في ذلك الاجتماعات التحضيرية الجارية. ويحدونا الأمل في أن ييسر مؤتمر القمة عملية سياسية يقودها ويملك زمامها الليبيون وتحقيق السلام الدائم في ليبيا.

ثانيا، إن إندونيسيا تكرر تأكيد الحاجة إلى حماية المدنيين وتدعو إلى تقديم المساعدة الإنسانية إلى الليبيين. ومن المثير للقلق أن التقرير الأخير يبين أنه منذ اندلاع القتال في نيسان/أبريل، فر أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص، نصفهم من الأطفال، من ديارهم؛ وأن هناك أكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية؛ وأن الحالة قد فاقمت من الاحتياجات الإنسانية والتشريد القسري، وبالتالي تعذر الوصول إلى الغذاء والرعاية الصحية والخدمات الأساسية الأخرى. وأن القتال أسفر عما لا يقل عن ٣٩٥ من الضحايا في صفوف المدنيين. وعلى الرغم من كل تلك الأرقام المروعة، فإن خطة الاستجابة الإنسانية لليبيا لعام ٢٠١٩ تلقت أقل من ٤٧ في المائة من التمويل المطلوب.

وعلاوة على ذلك، فإن الهجمات على المدنيين، بمن فيهم المهاجرون، وعلى منشآت الرعاية الصحية والمرافق المدنية لا تزال مستمرة، ناهيك عن هجوم اليوم الذي ذكره الممثل الخاص. لقد وقع ٥٨ هجوما على مرافق الرعاية الصحية في عام ٢٠١٩، أسفرت عن مقتل ١٣ من العاملين في مجال الرعاية الصحية، ويتواصل قصف المناطق السكنية والهياكل الأساسية المدنية الحيوية، بما في ذلك مطار معيتيقة. هذا يجب أن يتوقف، ويجب أن يتوقف الآن.

وأخيرا، يجب على مجلس الأمن أن يكون متحدا في جهودنا فيما يتعلق ليبيا. إن البيان الذي أدلت به السيدة الطبولي جرس إنذار حقيقي لنا جميعا هنا في مقر الأمم المتحدة. وعلينا ألا ندخر جهدا في مساعدة شعب وحكومة ليبيا على تحقيق السلام. وستوجه وحدة صف المجلس رسالة قوية مفادها أن العالم يريد السلام في ليبيا. وما نفعله هنا ستكون له عواقب على أولئك في الميدان. نحن هنا لكي نقوم بمهمة محددة وهي إنقاذ الأرواح.

السيد بيكستين دي بويتسويرفيا (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أشكر الممثل الخاص غسان سلامة على إحاطته، التي تبين مرة أخرى التزامه المتواصل بالسلام في ليبيا. وأود أيضا أن أشكر السيدة رضا الطبولي على إحاطتها، وأن أرحب بحضور وزير خارجية ليبيا.

نجتمع مرة أخرى اليوم لمناقشة الحالة في ليبيا، على الرغم من أن الحالة على أرض الواقع لم تتغير في الواقع منذ آخر تبادل للآراء أجريناه. ويتواصل القتال منخفض الحدة على أرض الواقع، وتتزايد الهجمات الجوية ويعاني المدنيون والمهاجرون وينتهك القانون الدولي الإنساني انتهاكا صارخا. وعلاوة على ذلك، يجري انتهاك نظام الجزاءات، ليس من قبل الأطراف

المتحاربة وحدها، بل – ويؤسفني هذا بشدة – ومن جانب عدة دول أعضاء في الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، أشجع الجميع على التعاون مع فريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار ١٩٧٣ (٢٠١١) لغرض تقديم التقارير إلى اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) وإلى المجلس. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أنه، من أجل الاضطلاع الفعال بالولاية التي كلفهم بها المجلس، فإن الخبراء يتمتعون بالحصانة ولا يمكن مقاضاتهم.

ويجب أن تتوقف هذه الدوامة من الأعمال العسكرية. لا يمكن لأحد أن ينكر أنها لا تؤدي إلى أي نتيجة. ويجب أن نضع في الاعتبار أن النزاع لا يزال يتسبب في وقوع ضحايا بين السكان المدنيين، بما في ذلك الفئات الضعيفة منهم، نتيجة للهجمات العشوائية على المناطق المأهولة بالسكان. إن التفوق في العمليات الجوية لا يمكن أن يؤدي إلى السلام الدائم في ليبيا. ولذلك، يجب احترام الحظر المفروض على الأسلحة من جانب الجميع، ويجب أن يتوقف توريد الأسلحة ويجب أن يتوقف تجنيد المقاتلين، بمن فيهم المرتزقة الأجانب والعناصر المشاركة في الأنشطة الإرهابية والإجرامية التي أدرجها المجلس على قوائمه.

وفي الوقت نفسه، لا بد من استئناف الحوار السياسي دون شروط من أجل الخروج بليبيا من الأزمة. ولذلك يؤيد بلدي جهود ألمانيا الرامية إلى الوصول بعملية برلين إلى خاتمة ناجحة، بالتعاون الوثيق مع الممثل الخاص. وأرحب أيضا بالجهود المبذولة لدعم الحوار السياسي الشامل للجميع بين مختلف أصحاب المصلحة الليبيين. وأدعو جميع الأطراف إلى المشاركة في هذه الجهود بروح من التوافق والنوايا الحسنة لصالح السلام والاستقرار في ليبيا.

وفي الأجل الطويل، سيكون من الضروري أيضا أن يعود توزيع الثروة في ليبيا بالنفع على جميع المواطنين.

كما أود أن أؤكد مجددا التزام بلدي بكفالة عدم الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة في ليبيا، سواء أمام المحاكم الوطنية أو أمام المحكمة الجنائية الدولية. وأشير إلى أن الأطراف المتحاربة تقع على عاتقها مسؤولية حماية المدنيين، بمن فيهم الفئات الأكثر ضعفا، مثل المهاجرين والأطفال.

وفي الختام، أود أن أشيد مرة أخرى بجميع موظفي بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والممثل الخاص سلامة على شجاعتهم وتصميمهم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية ليبيا.

السيد سيالة (ليبيا): يسرني في البداية، السيد الرئيس، أن أتقدم بالشكر لرئاسة المجلس وأعضائه المحترمين، وأتمنى لهم جميعا النجاح في عملكم. كما أتقدم بالشكر أيضا للسيد غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته حول آخر التطورات التي يشهدها بلدي. ونتمنى له النجاح في كل الجهود التي يقوم بها للخروج ببلدي من أزمته. كما أتقدم بالشكر أيضا إلى سعادة السفير يورغن شولتز، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) الخاص بليبيا، على إحاطته حول عمل اللجنة.

مر على العدوان الذي تتعرض له مدينة طرابلس من قبل ميليشيات حفتر حوالي ثمانية أشهر، ولا زال هذا العدوان مستمرا إلى يومنا هذا. ولقد تعرضت المدينة إلى أبشع الجرائم، من قصف لمواقع مدنية وآحياء آهلة بالسكان وقصف للمطارات المدنية والمستشفيات والمدارس ومخازن الكتب المدرسية ومقار مؤسسات تتبع الدولة. وآخرها الاعتداء اليوم بالطيران الموجه على مصنع للمواد الغذائية، راح ضحيته عدد من المواطنين الليبيين والمصريين والأفارقة، وهي جريمة حرب بكل المعايير. هذه أعمال قتل وتنكيل إجرامية تنفذها مجموعات إرهابية تتبع هذه الميليشيات من خلال استهدافها للمدنيين في عمل يبرهن على طبيعة النزعة الإجرامية لمن يقودون هذه الميليشيات وانتهاكهم الصارخ لكل المواثيق والقوانين الوطنية والدولية لحقوق الإنسان.

وكل هذا يحدث للأسف في ظل صمت دولي، وهذا الوضع كما تعلمون ناجم عن الخلافات في هذا المجلس حول الوضع في ليبيا؛ والذي يجب أن يعمل جميع أعضائه للوصول إلى صيغة اتفاق يمكن من خلالها إيقاف المجازر والجرائم التي يشهدها بلدي، واتباع استراتيجية موحدة تتولى التصدي لكل من تسول له نفسه الوقوف في طريق وصول الليبيين إلى صيغة اتفاق توحدهم ليبدأوا مسيرة بناء الدولة الحديثة.

تشكّل مسألة التدخل الخارجي في ليبيا أهم أسباب استمرار الأزمة التي يعاني منها بلدي. ولقد حذرنا مراراً من استفحال هذه الأزمة بسبب التدخلات غير المسؤولة وعدم اكتراث دول محددة بعينها لنتائج الوضع الذي وصل إليه البلد، وإصرارها على اتباع طرق لا يمكن تفسيرها إلا من خلال نزعة تسعى إلى ترك الأمور في البلد على ما هي عليه من استمرار لحالة الاقتتال بين الليبيين، وتوقّف لعجلة مشاريع التنمية.

ولا نرى هذه الدول تقدم أية مبادرات تسهم في وضع حل يوقف نزيف الدم، بل تنتهك صراحة قرارات مجلس الأمن التي دائماً ما فتئت تدعو إلى ضرورة تبني حل سلمي للقضية الليبية، وعدم اللجوء إلى الخيار العسكري كحل يفضي إلى تطبيق سياسة الغالب والمغلوب، وما قد ينجم عنها من انتهاكات إنسانية تتنافى تماماً مع ما يسعى إليه الليبيون من هدف إقامة دولة المؤسسات التي يسود فيها حكم القانون، ويتساوى فيها الجميع في الحقوق والواجبات.

وسيقول قائل إن الجميع، وأقصد هنا الأطراف الليبية، تتعامل مع دول بذاتها، وهنا أود تذكير مجلس الأمن بأن من تم الاعتداء عليه هو مؤسسات الدولة التي تديرها حكومة الوفاق الوطني وهي الحكومة التي اعترف بها هذا المجلس، ودعا جميع أعضاء الأمم المتحدة إلى عدم التعامل مع أي مؤسسات موازية غير المؤسسات التي تتبع حكومة الوفاق الوطني.

من جانب آخر، تود حكومة بلدي أن تشير إلى أعمال خطيرة أخرى تقوم بها القوة المعتدية على طرابلس من خلال استعانتها بعناصر أجنبية يعملون كمرتزقة يقاتلون في صفوفها، وهذا الأمر تم إثباته من قبل فريق الخبراء المنشأ بموجب القرار ١٩٧٣ (٢٠١١) في تقاريره المختلفة، وندعو مجلس الأمن إلى حث هذه الدول على اتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف هذه الأعمال التي تؤجج الصراع وتضر بعلاقة ليبيا مع هذه الدول.

إن الحديث عن التدخل الأجنبي يقودنا إلى الحديث عن قضية هامة في مجلسكم الموقر، وهي مسألة حظر السلاح المفروض منذ عام ٢٠١١، والذي استمر مجلسكم في حث الدول الأعضاء على الالتزام به والالتزام بما ورد في القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) المتعلق به. ويود وفد بلدي التأكيد هنا على أن العديد من الدول انتهكت هذا القرار، وزودت القوات المعتدية على مدينة طرابلس بأسلحة متطورة من طائرات مقاتلة مسيرة وأسلحة نوعية هجومية لا تملكها بعض الدول في العالم.

وهنا نتساءل، ما هو المطلوب دولياً من حكومة الوفاق والجيش الوطني الليبي لمواجهة هذا العدوان؟ هل نقف مكتوفي الأيدي ونترك عاصمة البلد في مهب الريح تعبث بها عصابات وأشخاص غير مسؤولين هدفهم الوحيد الوصول إلى السلطة؟

إن ما يقوم به الجيش الوطني الليبي التابع لحكومة الوفاق، أيها السادة أعضاء هذا المجلس، من تصدٍّ للعدوان هو واجب اقتضاه الحق الطبيعي لكل حكومة في الدفاع عن شعبها، والمنطق يقول إن من يجب سؤاله ومحاسبته هي الجهة المعتدية المتمثلة في ميليشيات حفتر لا حكومة الوفاق المنبثقة عن الاتفاق السياسي المعترف به من قبل مجلسكم الموقر. ونتساءل كيف حصلت هذه الميلشيات على هذه الترسانة من السلاح لتنفذ اعتداءها المستمر على مدينة طرابلس أمام مرأى ومسمع الأمم المتحدة. كما نود التأكيد على أن مجلسكم الموقر كان بإمكانه القيام بالكثير في مواجهة ما تواجهه مدينة طرابلس من عدوان لو

وقف متحداً واتبع نهجاً واضحاً يعتمد فيه على قرارته المختلفة بشأن ليبيا، وألزم بها الجميع بما في ذلك الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي يعبث بعضها حالياً بمصير ليبيا ووحدتها، والأدلة ثابتة وواضحة في تقارير مجلس الأمن ولجانه وأفرقته المختلفة، وخاصة تقارير فريق الخبراء الذي أنشئ بموجب قرار مجلس الأمن ١٩٧٣ (٢٠١١) الذي قدم الدليل تلو الدليل على الخروقات الجسيمة التي كانت السبب الذي شجع على الحرب والعدوان على طرابلس تحت حجج وأسباب كان بالإمكان الوصول إلى حلول بشأنها من خلال مفاوضات جادة يشارك فيها جميع الليبيين.

ويرحّب بلدي بكل الجهود الدولية التي تُبذل من أجل إنهاء الأزمة التي يعاني منها وإحلال السلام في البلد، وتؤكد حكومة الوفاق على أهمية تفعيل اللجنة الرباعية، والتي تضم الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة إلى جانب آخرين، ونؤكد على جوهرية دور الاتحاد الأفريقي في العمل مع الأمم المتحدة لإيجاد صيغة تعاون فيما بينهما من أجل تنسيق الجهود الهادفة لإنجاح المساعي الدولية من أجل الوصول إلى السلام في بلدي.

وبهذه المناسبة أيضاً يثني وفد بلدي على الجهود الحالية التي تبذل بالتعاون مع الأمم المتحدة من خلال الممثل الخاص للأمين العام، السيد غسان سلامة، من أجل إنجاح مؤتمر برلين الدولي حول ليبيا، ونحن على ثقة من قدرة ألمانيا على إنجاح هذا المؤتمر في الوصول إلى موقف دولي موحد في هذا الشأن، ينهي التجاذبات والخلافات بين عدد من الدول التي أسهمت خلافاتها إلى حد كبير في تأجيج الأوضاع في ليبيا، ووصولها إلى هذا الحد من الخطورة في صورة مأساوية لم تشهدها ليبيا منذ استقلالها، وتود حكومة بلدي التأكيد أيضاً على أن نجاح أية جهود يجب أن لا يغفل الأمور التالية:

أولاً، ضرورة التأكيد على أهمية انسحاب القوات المعتدية إلى مواقعها السابقة قبل الرابع من شهر نيسان/أبريل ٢٠١٩، وبدون شروط مسبقة.

ثانياً، التأكيد على أهمية وقف إطلاق النار، بعد تنفيذ الانسحاب من خلال آلية مراقبة دولية تشرف عليها الأمم المتحدة، ويُصدر مجلس الأمن قراراً بشأنها.

ثالثاً، ضرورة إلزام الدول المتورطة في الشأن الليبي بالكف عن القيام بأية أعمال من شأنها إجهاض الجهود الوطنية والدولية الساعية إلى إحلال السلام في ليبيا.

رابعاً، تؤكد حكومة الوفاق الوطني استمرارها في معالجة شواغل الدول المتعلقة بليبيا، وخاصة فيما يتعلق بالإرهاب، وتدعو هذه الدول إلى تقديم المعلومات المتعلقة بالأشخاص أو الكيانات التي ترى أنها تمارس أعمالاً إرهابية تهدد أمنها واستقرارها، كما تدعوها أيضاً إلى اتباع استراتيجية تعتمد أساساً على التعاون مع الأجهزة المختصة في الدولة الليبية، وضرورة الالتزام بتنفيذ الاتفاقيات الثنائية والدولية في هذا المجال.

خامساً، يجب التأكيد للجميع على ضرورة إنهاء هذه المرحلة والانتهاء من الاستحقاقات التي ستكون محل تفاوض بين الليبيين في مؤتمر وطني جامع، كما نصت عليه خطة الأمم المتحدة، ومبادرة حل الأزمة الليبية التي اقترحها رئيس المجلس الرئاسي في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٩ للخروج باتفاق حول القواعد التي يتم على أساسها الاتفاق على قاعدة دستورية لتنظيم الانتخابات البرلمانية والرئاسية في أقرب وقت ممكن.

سادساً، ينبغي إشراك جميع الدول ذات العلاقة بالملف الليبي في مؤتمر برلين وخاصة دول الجوار، حتى نتمكّن من الوصول إلى اتفاق تلتزم فيه هذه الدول بعدم القيام بأية إجراءات أو أعمال من شأنها تقويض الجهود المحلية والدولية لحل الأزمة الليبية.

تود حكومة الوفاق الوطني التأكيد أيضاً على طلباتها السابقة المقدمة إلى المحكمة الجنائية الدولية وإلى لجنة العقوبات لمحاسبة حفتر على الانتهاكات والجرائم التي ارتكبها ضد المدنيين والبنية التحتية لمدينة طرابلس وضواحيها، كما تطالب حكومة بلدي بالإسراع في إرسال لجنة تقصي حقائق دولية لتوثيق هذه الانتهاكات وتحديد المسؤول عنها.

وفيما يتعلق بالمهاجرين غير الشرعيين، قامت حكومة بلدي بعدد من الإجراءات السريعة لحمايتهم، تمثلت في الإسراع بنقلهم من المناطق التي تشهد اشتباكات. وقد تمت العملية بالتعاون مع منظمة الهجرة الدولية. علاوة على ذلك، تعتزم حكومة بلدي استكمال الجهود لتوفير الحماية اللازمة لهم. وتؤكد على أهمية تكاتف الجهود الدولية لمواجهة هذه الأزمة في ظل الاعتداءات المتكررة، كما حدث حين شن طيران حفتر غارة على مركز لإيواء المهاجرين بمنطقة تاجوراء، بطرابلس.

وفيما يتعلق بعمل لجنة جزاءات مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، فإنه يجدر بنا التذكير بما تتعرض له الأصول الليبية المجمدة التابعة للمؤسسة الليبية للاستثمار من تأثيرات سلبية أدت إلى حدوث تآكل مستمر لأصولها نتيجة لنظام العقوبات القائم منذ عام ٢٠١١. وذلك بسبب الفوائد السالبة على الحسابات المجمدة، ورسوم الحراسة والإدارة على تلك الحسابات التي يتم خصمها من الأموال المجمدة دون أن تتم إدارتها بشكل جيد من المصارف والمؤسسات المالية المودعة لديها، وعدم القدرة على إعادة الاستثمار حيث تفقد الأصول قيمتها نتيجة لعدم استثمارها في الوقت المناسب، إضافة إلى عدم التمكن حتى من الحفاظ على استثمارات المؤسسة العقارية والفندقية المنتشرة في العالم بسبب العقوبات المفروضة على أصول المؤسسة، وتواجه العديد من الصعوبات في إدارة هذه الاستثمارات، وعدم مراعاة طبيعتها الاستثمارية الربحية.

وفي بعض الحالات، لم تتمكن المؤسسة الليبية للاستثمار من إجراء عمليات صيانة الفنادق المملوكة لها حتى يتم تشغيلها بالصورة المطلوبة والمحافظة عليها. وكانت حجة السلطات في بعض الدول أنها تحت التجميد. ومن أجل التوصل إلى حلول ناجعة للمشاكل التي تواجهها المؤسسة نتيجة نظام العقوبات، فقد قام وفد من إدارة المؤسسة الليبية للاستثمار بالاجتماع مع لجنة الجزاءات يوم ١٢ أيلول/سبتمبر الماضي. وأوضح الوفد لأعضاء اللجنة ما تواجهه المؤسسة من صعوبات وتحديات وآثار سلبية لنظام العقوبات القائم. كما تم توجيه مذكرة من المؤسسة إلى اللجنة الأسبوع الماضي بخصوص الآثار السلبية للعقوبات، واستراتيجية المؤسسة الليبية للاستثمار لتحسين وتعزيز الشفافية والحوكمة والمساءلة في إدارة المؤسسة وأصولها.

وفي هذا الإطار، نأمل أن يتخذ مجلسكم الموقر الإجراءات اللازمة لمعالجة الآثار السلبية لنظام العقوبات القائم في أسرع وقت ممكن لتحسين إدارة الأصول دون رفع التجميد عنها، ووقف الخسائر المستمرة غير الحتمية التي نبهنا عليها منذ شهر آذار/مارس ٢٠١٦، إذ يفترض أن نظام العقوبات قد وضع أصلا من أجل حماية الأصول المجمدة من التآكل والعبث. والهدف من ذلك هو مصلحة الشعب الليبي وصندوقه السيادي المخصص لخدمة الأجيال القادمة. فنظام العقوبات في الحالة الليبية هو إجراء لحماية الأصول والحفاظ عليها، وليس إجراء عقابيا على الإطلاق. ومن هذا المنطلق، فإننا نعيد مناشدة مجلس الأمن ولجنته الخاصة بالعقوبات، وبحكم مسؤولياتهما الأخلاقية والقانونية، العمل بشكل عاجل على تعديل نظام العقوبات على الأصول المجمدة، القائم منذ عام ٢٠١١، بما يكفل وقف نزيف الخسائر المستمر بغية المحافظة على ثروة الشعب الليبي، كما نصت على ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وختاما، نؤكد لمجلسكم الموقر على موقف حكومة الوفاق الوطني المتمثل في اقتناعها الكامل بأن الحوار بين أبناء الوطن،

وبمساعدة الأمم المتحدة، هو السبيل الوحيد للوصول بالبلاد إلى بر الأمان وإحلال السلام وتحقيق طموحات شعبنا. ويحدونا الأمل في أن يقوم مجلسكم الموقر بدوره المناط به حسب ميثاق الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين.

وأود هنا أن أؤكد على ما قالته السيدة الطبولي في مداخلتها بشأن أهمية مشاركة المرأة ودورها الهام في مستقبل ليبيا، وبأن ليبيا تمر بمرحلة سياسية غير تقليدية، وأن الليبيين ليسوا وحدهم من أوصل ليبيا إلى هذا الوضع. نعم، هي التدخلات الأجنبية من دول عدة تعرفونها. وأختتم بالتأكيد على ما ورد في الإحاطة الإعلامية لمعالي الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، السيد غسان سلامة، بأنه يجب أن يتوحد المجتمع الدولي إزاء الوضع في ليبيا، آملا أن يلعب مؤتمر برلين دورا حاسما في هذا الاتجاه، وتقديم الدعم اللازم للممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة. فإن ذلك قد يؤدي إلى حل المشكلة الليبية.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠.